الدراسة الأولى:

توحيد قانون الاحوال الشخصية والتعددية

د. ألبير رحمة

Research Summary

The unification of personal status laws in each country revolves around the possibility of establishing a unified law that regulates issues such as marriage, divorce, inheritance, alimony, and custody for all citizens, especially in pluralistic countries that encompass religious and cultural diversity. This unification aims to create integration and harmony among the citizens of the state from different sects and religions, while considering the conditions accepted by society and implementing them practically.

The main issue revolves around how to reconcile a unified personal status law with pluralism within the state. How can a legislative mechanism be established that meets the needs of all citizens while preserving their religious and cultural diversity?

The hypothesis of unifying legislation is based on the principles of equality and the preservation of human rights. Since most countries in the world are pluralistic, they seek to establish unified laws that protect the rights of their citizens and accommodate their diversity. Therefore,

the search is underway for the best conditions and mechanisms suitable for unifying personal status laws in pluralistic countries, taking into account both theoretical and practical aspects.

Keywords: Unification of personal status laws, Personal status law, Elements of personal status law, Equality and justice, Secularism, Pluralistic countries, Social and political pluralism, Religious diversity, Legal pluralism, Unification of legislation, Preservation of human and civil rights, Practical implementation.

المقدمة

إن قوانين الأحوال الشخصية هي من أكثر المجالات القانونية حساسية وتعقيدًا، خاصة في الدول التعددية التي تتميز بتنوع ديني وثقافي واجتماعي. هذه القوانين تنظم أمورًا مثل الزواج، الطلاق، الميراث، الحضانة، وغيرها من القضايا التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر في الدول التعددية، حيث تتعايش جماعات دينية، عرقية، إثنية، لغوية وثقافية مختلفة، غالبًا ما تكون قوانين الأحوال الشخصية متعددة ومتنوعة، مما يخلق إشكالات تتعلق بالعدالة الاجتماعية، المساواة، وحقوق الإنسان. فالجدلية حول هذا الموضوع تكمن في الصراع بين العلمانية والخصوصية الدينية حيث يرى مؤيدو العلمانية ضرورة وضع قانون مدني موحد بعيدًا عن التدخلات الدينية، بينما يعتبره المحافظون مساسًا بحرية المعتقدات وتدخلًا في الخصوصيات الدينية، فيعارضون توحيد القانون باعتباره يؤدي الى طمس هوياتهم الدينية أو الثقافية، ويخشون ان يؤدي ذلك الى فرض رؤى وأعراف تخالف تقاليدهم. فالتوحيد قد يؤدي إلى "المساواة الجبرية"، أي فرض نفس القواعد على جميع الأفراد دون مراعاة احتياجاتهم الخاصة، مما قد يؤدي إلى شعور بعض الأطراف بعدم الإنصاف.

إن الاشكالية المطروحة، في ظل التعددية الدينية والثقافية وغيرها، كيف يمكن توحيد قوانين الأحوال الشخصية في الدول التعددية مع الحفاظ على حقوق الأقليات الدينية والثقافية؟ وما هي الآليات التي يمكن أن تضمن نجاح هذا التوحيد دون إثارة صراعات أو انتهاك لحقوق المجموعات المختلفة؟

على ضوء هذه الاشكالية يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: توحيد قوانين الأحوال الشخصية في الدول التعددية ممكن إذا تم بناءه على أسس قانونية وإنسانية تحترم التعددية الدينية والثقافية، وتضمن المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز.

الفرضية الثانية: نجاح توحيد قوانين الأحوال الشخصية في الدول التعددية يتطلب وجود آلية اجتماعية (تهيئة النفوس) ومن ثم تشريعية وقضائية مرنة تسمح بمراعاة الخصوصيات الدينية والثقافية، مع ضمان تطبيق موحد للقانون في إطار دستوري يضمن حقوق الجميع.

هناك تحديات جدية مطروحة على بساط البحث إضافةً الى تنازع القوانين، تتمثّل بمخاطر الرفض المجتمعي من قبل الجماعات الدينية أو الثقافية أو غيرها التوحيد خوفًا من قفدان هويتها، بالاضافة الى الصعوبات التشريعية بإيجاد صيغة قانونية ترضي جميع الاطراف، وكذلك صعوبات التطبيق العملي بسبب الاختلافات المتعددة والعميقة.

لذلك يعمل البحث على ايجاد الشروط الآيلة الى ايجاد الحلول الممكنة بواسطة الدراسة المقارنة، أي المنهجين المقارن والتفسيري، لمقارنة وتفسير القوانين الحالية للأحوال الشخصية في الدولة، وفهم الاختلافات بينها. وذلك من اجل الحوار المجتمعي المؤدي الى إشراك جميع الأطراف المعنية، بواسطة لجان متخصصة، بما في ذلك ممثلي الأديان والثقافات المختلفة، في نقاش حول التوحيد، مع توعية مجتمعية وتقييم مستمر للخطوات، ليتم صياغة القانون وضع مسودة لقانون موحد يراعي الخصوصيات الثقافية والدينية مع ضمان المساواة. وبعد ذلك يأتي دور التشريع بتقديم القانون المبني على العدالة والمساواة إلى البرلمان أو الجهة التشريعية المختصة لمناقشته وإقراره. فالتطبيق أي تنفيذ القانون يأتي بشكل تدريجي مع مراعاة الفترة الانتقالية لضمان التكيف. وبهذا يتم تعزيز المساواة بضمان تطبيق قانون واحد على جميع المواطنين دون تمييز، وكذلك تبسيط الإجراءات بواسطة تقليل التعقيدات القانونية الناتجة عن تعدد القوانين، لتعزيز الوحدة الوطنية بتقليل الانقسامات المجتمعية والتكامل الاجتماعي والوطني والانسجام بين مواطني الدولة من مختلف الطوائف والأديان بالاضافة الى تحقيق العدالة والمساواة وحقوق الانسان للإسهام بتوحيد القوانين والحدّ من تعقيداتها التنفيذية لعدم

استغلالها سياسيًا (لناحية السلطة والتسلّط) لضمان الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، بالرغم من خلفياتهم الدينية أو الطائفية. وبهذا تكمن الاهمية العلمية والعملية لهذا البحث.

من أجل ذلك يقسم البحث الى قسمين اساسيين في الأول يتم معالجة الاسس والمفاهيم العامة أما الثاني يتطرق الى الخطوات الآيلة الى توحيد القانون بشكل يرضي مجتمع البحث، دون اغفال ما يعترض ذلك من تحديات ومعوقات.

القسم الأول: أسس ومرتكزات قوانين الأحوال الشخصية والتعددية

يُعد قانون الأحوال الشخصية أحد الأركان الأساسية التي تُسيّر الدولة في جميع أبعادها واتجاهاتها، عبر كل زمان ومكان. ذلك لأن الفرد هو الركن الأساسي للمجتمع والدولة، وبدونه لا يمكن قيام أي كيان في أي بقعة من العالم. ونظرًا للأهمية البالغة لقانون الأحوال الشخصية في تنظيم شؤون الأفراد والأسر، لا بد من توضيح ماهية هذا القانون بالمعنى الشامل، ودراسة اتجاهاته في مختلف الدول، خاصة تلك التي تضم مجتمعات متعددة الثقافات أو الأديان.

لذلك، يتم تناول هذه القضية من خلال بندين رئيسيين:

البند الأول: مفهوم التعددية وأبعادها.

البند الثاني: مفهوم قانون الأحوال الشخصية بشكل عام.

▪ البند الأول: مسألة التعددية مفهوم التعددية وأبعادها

للتعددية علاقة وطيدة بمسألة الأحوال الشخصية، ولها عدة وجوه وأبعاد، وهي ليست واحدة في كل الدول؛ حيث إن ما يقارب 90% من دول العالم تعددية بمعنى أو بآخر. لذلك، لا بد من عرض مفهومها وأبعادها في الفقرة الأولى، ومن ثم مناقشة مسألة احتوائها من قبل دول معينة في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: مفهوم التعددية

بما أن للتعددية عدة أبعاد ووجوه، سيتم تحديدها من ناحيتين: الاجتماعية والقانونية، نظرًا لترابطهما ببعضهما البعض.

أولًا: التعددية الاجتماعية

قبل أي تحديد للتعددية، يجدر التنويه إلى أنها ليست واحدة في كل الدول؛ لذا ينبغي دراستها باعتماد منهجية تنطلق من رفض أي معطيات مسبقة أو أي تصنيفات كلاسيكية جامدة. إذ تعني التعددية وجود عدة شعوب أو مجموعات مختلفة عن بعضها البعض في إقليم دولة ما، وهذا الاختلاف ينشأ عادةً على أساس إثني أو ديني أو طائفي أو لغوي أو ثقافي... إلخ. وترابطها يؤلف كيان الدولة الموحدة التي تحكمها سلطات سياسية تتألف من أعضاء منبثقين عن هذه الجماعات، أو على أساس عقد رضائي بينهم، يتمثل بدستو. الدولة الذي يحفظ حقوق كل مجموعة ويؤمن تمثيلها بالشكل الذي لا يسمح لأي منها، الخروج عن منطق الدولة أو القيام بالثورة للحفاظ على الحقوق والمنافع الخاصة بها.

إن الشرط الأول للقول بأن هناك تعددية في بلد ما، هو وجود شعوب متعددة ومختلفة داخل اقليم دولة معينة؛ هذا الوجود يحكمه منطق التعايش بين جميع الأقليات، فتقوم الدولة "بضمان المساواة بين جميع رعاياها بحيث ينتفي وجود أقلية وأكثرية"[1]. المثال على ذلك لبنان، سويسرا، قبرص، العراق ومعظم دول العالم لأن غالبيتها هي دول تعددية بشكلٍ أو بآخر. إذ ساهمت عدة عوامل في تكوين مجتمعاتها المركبة مثل نيجيريا، غانا، سورينام، جمهوريات يوغوسلافيا السابقة. إن هذه البلدان ذات مجتمعات بنياتها متعددة الاتنيات أو الطوائف أو اللغات. ويمكن القول، "يوجد المجتمع المتعدد حيث الانقسامات السياسية تتوالى شديدة الأحكام وتحتدم خاصة على خطوط التباينات المجتمعية الموضوعية، خصوصًا الفروقات المسائل الأكثر بروزًا في المجتمع. يمكن أن تكون الانقسامات الطوائفية من طبيعة دينية أو عقائدية أو لغوية أو إقليمية أو ثقافية أو عرقية أو اتنية"[2].

---

[1] Georges, Pierre "Que sais – je", Géopolitique des minorités, presse universitaire de France, paris 1984. (p. 40).

[2] Liphart Arent, Democraty in plural societies, yale university press 1977.

ترجمة إفلين أبو متري مسرة تحت عنوان الديمقراطية في المجتمع المتعدد _ بيروت 1984 _ ص 22.

ثانيًا: التعددية القانونية

ان تعدد القوانين في الدولة الواحدة يعني وجود أكثر من نظام قانوني أو مجموعة من القوانين التي تُطبق داخل نفس الدولة، وقد يكون هذا التعدد ناتجًا عن عدة عوامل، منها:

1- التنوع الثقافي أو الديني: في بعض الدول، تُطبق قوانين مختلفة على مجموعات سكانية مختلفة بناءً على انتمائهم الثقافي أو الديني. على سبيل المثال، في الهند، تُطبق قوانين أحوال شخصية مختلفة على Hindus والمسلمين والمسيحيين في مسائل مثل الزواج والطلاق والميراث.

2- الأنظمة الفيدرالية: في الدول ذات النظام الفيدرالي، قد يكون لكل ولاية أو إقليم مجموعة قوانين خاصة به إلى جانب القوانين الفيدرالية التي تُطبق على مستوى الدولة ككل. مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لكل ولاية قوانينها الخاصة في مجالات مثل التعليم والصحة والضرائب.

3- المناطق ذات الحكم الذاتي: في بعض الدول، تتمتع مناطق معينة بحكم ذاتي يسمح لها بوضع قوانين خاصة بها تختلف عن القوانين العامة للدولة. مثال على ذلك إقليم كتالونيا في إسبانيا، الذي يتمتع بصلاحيات تشريعية في بعض المجالات.

4- القوانين العرفية: في بعض المناطق، قد تتعايش القوانين الرسمية مع القوانين العرفية أو التقليدية التي تُطبق في مجتمعات معينة، خاصة في المناطق الريفية أو القبلية.

5- القوانين الدينية والعلمانية: في بعض الدول، قد تتعايش القوانين الدينية مع القوانين العلمانية. على سبيل المثال، في إيران، تُطبق القوانين الإسلامية (الشريعة) إلى جانب قوانين مدنية في بعض المجالات.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن تعدد القوانين يمكن أن يكون مصدرًا للثراء الثقافي والقانوني، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى تعقيدات وتحديات، خاصة في حالات تضارب القوانين أو عدم وضوح الجهة المسؤولة عن تطبيقها. للتعددية تطبيقات مختلفة في مجالات مختلفة من فلسفة الدين، وفلسفة الأخلاق، والقانون، وعلم الاجتماع.

الفقرة الثانية: مدى احتواء الدول لمسألة التعددية

في الواقع، وكما تم ذكره سابقًا، تحتضن غالبية دول العالم تناقضات كثيرة داخليًا من ناحية تركيب شعوبها المتعددة الإثنيات والمذاهب. وعلى سبيل المثال، يوجد ما يقارب أكثر من 7500 مجموعة من الأقليات الإثنية والطائفية، بالإضافة إلى 6700 لغة ضمن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ويُقدَّر حاليًا أن ما يقارب العشرين مليونًا من البشر من جراء الصراعات القائمة على أساس عرقي وطائفي في كل أنحاء العالم[1]. إذ قُدر عدد اللاجئين ب 5،8 مليون لاجئ عام 1985 موزعين في جميع أنحاء العالم، وارتفع إلى قرابة 19 مليون في العام 1993[2]، وهذا العدد يتزايد يومًا بعد يوم؛ وغالبية اللاجئين هم من النساء والأطفال، وهم يتعرضون لأعمال العنف وانتهاك الحقوق[3]، ويتوزع هؤلاء اللاجئين في مختلف والاقتصادية والتغيرات الديمغرافية. وقُدِّر عدد الجماعات الناشطة بحوالى "تسعماية (900) مليون مواطن عام 1990 أي حوالي سدس (6/1) سكان العالم، وكافح ما يزيد عن خمسين شعبًا من هذه الشعوب منذ سنة 1945 منهم على شفا الاستقلال، وحصلت عشرة قوميات على الحكم الذاتي"[4]، لكن سرعان ما اندلعت أعمال العنف الدموي والاقتتال الاتني في الكثير من الدول التعددية بعد سنوات قليلة من حصولها على الاستقلال، وقبول معظم المجموعات الاتنية بهوية البلد المستقل، حسب بعض المراجع[5]. ما يُظهر أن أفضليات الشعوب تتجه نحو التعددية الثقافية.

يمكن القول ان، "ما يقارب 90 % من دول العالم مركبة، فشعوبها غير متجانسة عرقيًا ولغويًا وثقافيًا[6]. ويحافظ بعض هذه الدول على هوية الفئات المؤلفة لها من خلال نظامها الفدرالي، بينما تتجه دول أخرى نحو تفكيك كيان الدولة الواحدة لخلق دول مستقلة كما حصل

---

(1) Gurr, Ted Robert - Minorités Atrisk – p. 189-199.
تعريب مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، أقليات في خطر، مكتبة مدبولي، 1995.

(2) صندوق الأُمم المتحدة للسكان _ الأُمم المتحدة _ تقرير 1993 نيويورك _ 1994 _ ص 15.

(3) Gurr,Ted -Ibid - المرجع نفسه - p. 189-200

(4) Gurr,Ted -Ibid - المرجع نفسه - p. 12.

(5) غسان رعد، النزاعات الاتنية في الدول التعددية، دار صادر، بيروت 1997 (ص 23).

(6) المرجع ذاته، ص 21.

في يوغوسلافيا التي دمرتها الصراعات العرقية، كما يوجد صراعات متزايدة في الشرق الأوسط خاصة. لكن في المقابل، هناك بلدان نجحت في استقطاب الأقليات بشكل نسبي، حيث دمجت بعض الشعوب والجماعات المتنوعة والمهاجرة، ومنها الولايات المتحدة على سبيل المثال، التي هي "أكثر انفتاحًا لتجارب التعددية الثقافية عن الشعوب الأوروبية المتجانسة"[1]، أما هولندا والسويد فنجحتا إلى حدٍ ما بالتواؤم والتكّيف مع المهاجرين من العالم الثالث (لاجئين سياسين ولأسباب اقتصادية)، إذ دمجتهم في مجتمعاتها بأقل عداء شعبي نسبيًا.

بالرغم من اتجاهات الشعوب نحو التعددية الثقافية والاتنية، التي أدّت إلى ظهور بلدان جديدة مستقلة على أساس اتني أو طائفي على الساحة الدولية، كما حصل في يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي السابق وغيره... يبدو أن هناك ميلًا نحو اتحاد الدول في مجموعة موحدة الأهداف، كما حصل لدى المجموعة الأوروبية (بالرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي) والحديث عن ولايات متحدة أميركية جديدة في أميركا؟ وهذا التساؤل يبقى جديًا وعلى سبيل المثال ما طرحه الرئيس الاميركي المنتخب ترامب (2024) عن توسيع اميركا شمالًا وجنوبًا، وذلك يعطي بعض المؤشرات (النوايا) للتوجه نحو اتحادات جديدة في العالم؛ بالرغم من الانقسامات المتعددة في الكثير من الاتحادات والدول.

أما في الشرق الاوسط يعود الانقسام الى ما يمكن قوله،"سبب انقسام شعوب الشرق الأوسط هو الدين في المرتبة الأولى"[2]، يليه العرقي واللغوي بشكل أساسي، حيث هناك عدد قليل من البلدان التي لا تواجه قضية الأقليات على أراضيها.

ان الأقليات هي جزء من النظام العالمي لحقوق الإنسان، ولديها حقوقها الطبيعية والخاصة. ومن القضايا المعقدة نسبيًا في العديد من الدول، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

أما على الساحة الدولية، تدعم الحكومات الأجانب عادة، لضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. وتعتبر الأحوال الشخصية من أهم القضايا في تنازع القوانين في القانون

---

(1) Gurr , Ted Robert - Ibid - p. 189-190

(2) John p. Entelis - pluralism and party transformation in Lebanon - Leiden E. J Brill 1974_p. 26. ويؤكد على ذلك المرجع:
Hourani, Albert _ Histoire des peuples Arabes _ édition du seuil, paris 6e, 1993 _ p. 570.

الدولي الخاص. وتخضع لهذا القانون، عندما يتعلق الأمر بعامل خارجي أو أ كثر؛ لأنه في هذه الحالة، يحصل تضارب في القوانين. ففي القانون الدولي الخاص بشأن الأحوال الشخصية، طُرح حلان مختلفان لدول العالم. ففي بعض البلدان تخضع الأحوال الشخصية لقانون أوطانهم الأم، كما في المادة 31 من القانون المدني المصري. وفي بعض البلدان الاخرى، التابعة للنظام القانوني البريطاني والاميركي، لقد تم قبول قانون بلد الإقامة بخصوص الأحوال الشخصية.

الاستثناء الآخر، هو أن طبيعة قوانين الأحوال الشخصية عابرة للأوطان، والتي هي نفسها معترف بها في المقام الأول في القانون الدولي الخاص. وتم قبول خلفية هذا الامر ابتداءً في فرنسا، ثم تم تأ كيده في معظم دول العالم، بما في ذلك الدول الإسلامية.

ووفقا لقواعد القانون، فإن المبدأ، هو أن القانون يحكم الأحوال الشخصية لمواطني الدولة. ويمكن القول، إن ازدواجية وتعدد قانون الأحوال الشخصية استثناء، يجب أن يكون له مبرر عقلاني.

وأي قانون أو نظام لا يمكنه بمفرده حل تلك المسألة، ولكن قوانين الاحوال الشخصية هي المرآة التي تعكس الواقع في الدولة مهما كان شكلها وتركيبتها الداخلية، كونها الإطار القانوني الذي يؤمن الحماية ويضمن الحقوق والواجبات لدى المواطن... وتسهم بشكلٍ كبير في تطور وإندماج الاقليات لانها تُسهم بالحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعي وتوفير الحماية والمساواة والعدالة والتماسك الاجتماعي الى حد كبير أيًا كان شكلها[1].

يُستنتج من ذلك، أنه وفقًا لقواعد القانون، ينبغي أن يحكم القانون جميع مواطني الدولة، وهذا هو الأصل. لذا، ازدواجية القانون وتعدده في الأحوال الشخصية، استثناء يحتاج إلى تبرير منطقي.

[1] ان مجمل المحللين والفقهاء القانونيين يجمعون على هذه المقولة. لا مجال لذكر المراجع المتشابهة هنا لكثرة المراجع وتعددها في هذا الشأن.

▪ البند الثاني: مفاهيم قانون الاحوال الشخصية

تُعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، لذا يجب تحديد القانون الذي ينظمها، ثم توضيح الفروقات بين هذه القوانين وفقًا لكل دولة.

الفقرة الأولى: تحديد قانون الاحوال الشخصية

إن الأحوال الشخصية في الاصطلاح القانوني تشمل المسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم، كنظام الأسرة، وتشمل المسائل والمنازعات الخاصة بالأهلية والزواج والطلاق والتفريق والبنوة والنفقة والتبني والوصاية والحجر والهبة والوصية والميراث، والمسائل الخاصة بالغائب والمفقود. وفي الدول كاملة السيادة، تدخل مسائل الأحوال الشخصية والمنازعات حولها في اختصاص قانون جنسية الشخص، بمعنى أنه قانون الدولة التي ينتمي إليها الشخص بجنسيته.

من الناحية اللغوية، يتكون مصطلح "الأحوال الشخصية" من كلمتين: "الأحوال"، جمع "حال"، و"الشخصية"، وهي اسم منسوب إلى "شخص". وبناءً عليه، هناك عنصران أساسيان في مفهوم الأحوال الشخصية:

أولًا: أن تكون السمة الناتجة عنه في شخص بالنسبة لشخص آخر، كالأبوة والبنوة، أو الأمومة والبنوة، التي تُكوِّن نسبة بين شخص وآخر، ما يرتّب قواعد قانونية ملزمة ونافذة على ذلك[1].

ان قانون الأحوال الشخصية هو مجموعة القواعد والقوانين التي تنظم الأمور المتعلقة بالحياة الشخصية للأفراد، خاصة في المجالات التي ترتبط بالأسرة والعلاقات الأسرية. يعتبر هذا القانون من أكثر القوانين تأثرًا بالثقافة والدين والتقاليد الاجتماعية، ويختلف من دولة إلى أخرى بناءً على النظام القانوني والمعتقدات السائدة.

أما لناحية مجالات قانون الأحوال الشخصية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[2]:

---

[1] القاموس السياسي، وضع أحمد عطية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، 1968، ص. 30

[2] هذه المجالات هي نتيجة مراجعة كل قوانين اللأحوال الشخصية في معظم دول العالم.

- **الزواج:** يشمل شروط عقد الزواج، حقوق وواجبات الزوجين، وحالات فسخ الزواج أو الطلاق.
- **الطلاق:** ينظم إجراءات الطلاق، وحقوق الطرفين بعد الانفصال، بما في ذلك النفقة والحضانة.
- **الحضانة:** يحدد من له حق حضانة الأطفال بعد الطلاق، وشروط الحضانة.
- **النفقة:** ينظم حقوق النفقة للزوجة والأطفال، وربما الأقارب في بعض الحالات.
- **الميراث:** يحدد كيفية توزيع التركة بين الورثة وفقًا للقواعد الشرعية أو القانونية.
- **الوصية:** ينظم شروط الوصية وكيفية تنفيذها.
- **الولاية والوصاية:** يحدد من له حق الولاية على القصر أو غير القادرين على إدارة شؤونهم.

يتم تحديد قانون الأحوال الشخصية بناءً على عدة عوامل، أهمها ما يلي:

- **الدين:** في العديد من الدول، منها الإسلامية، يستمد قانون الأحوال الشخصية أحكامه من الشريعة الإسلامية؛ على سبيل المثال، قوانين الميراث والزواج والطلاق في الدول الإسلامية غالبًا ما تكون مستمدة من الفقه الإسلامي، ولدى الطوائف المسيحية بحسب القانون الكنسي.
- **التقاليد والعرف:** في بعض المجتمعات، تلعب العادات والتقاليد دورًا كبيرًا في تشكيل قوانين الأحوال الشخصية، خاصة في المناطق القبلية أو الريفية.
- **النظام القانوني للدولة:** في الدول العلمانية، قد تكون قوانين الأحوال الشخصية مدنية ولا ترتبط بدين معين، بينما في الدول الدينية، تكون هذه القوانين مرتبطة بالدين الرسمي للدولة.
- **التنوع الثقافي:** في بعض الدول التي تضم مجموعات دينية أو عرقية متنوعة، قد تُطبق قوانين أحوال شخصية مختلفة على كل مجموعة. على سبيل المثال، في الهند، هناك قوانين أحوال شخصية مختلفة للمسلمين والهندوس والمسيحيين.

بالنتيجة يمكن القول، ان المقصود بالأحوال الشخصية هو مجموع ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها آثارًا قانونية في حياته الاجتماعية ذكرًا كان ام انثى، منذ ولادته وحتى مماته، وفي كافة حالاته وأوضاعه زوجا كان

أو أرملا أو مطلقًا أو ابنًا شرعيًا أو كونه تام الأهلية أو ناقصها لصغر السن أو عتهٍ أو جنون، أو كونه مطْلق الأهلية أو مقيدها لسبب من أسبابها القانونية. يتبين من ذلك أن الوقف والهبة والوصية والنفقات لم تدخل في نطاق الأحوال الشخصية في هذا الحكم، وذلك موافق لما هو عليه الوضع في التشريع الفرنسي[1]، ففي فرنسا، يعتبر من مسائل الأحوال الشخصية: الميرث، الوصية، والهبة والمشارطات المالية التي تصاحب الزواج.

الفقرة الثانية: قانون الاحوال الشخصية المقارن

يختلف قانون الآحوال الشخصية بين دولة وأخرى على الشكل التالي:

أولًا: قوانين الاحوال الشخصية في الدول العلمانية

إن غالبية الدول التي تميل الى العلمانية في القانون، لا تنحصر في فقه ومذهب معين في الأحوال الشخصية. وبمعنى آخر، فإن قوانينها لا تتبع الفقه. كدول اميركا، اوروبا، استراليا وبعض الدول الآسيوية وغيرها، بالاضافة الى الدول الاسلامية كتونس، المغرب، تركيا، إندونيسيا وماليزيا، التي اعتمدت قوانين علمانية بشأن الأحوال الشخصية[2].

ان قوانين الأحوال الشخصية في الدول العلمانية تختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها عمومًا تعتمد على مبادئ المساواة بين الجنسين، الحقوق الفردية، وحماية الحريات الشخصية بعيدًا عن التأثير الديني.

بشكل عام، تهدف قوانين الأحوال الشخصية في الدول العلمانية إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد دون تمييز على أساس الجنس أو الدين، مع التركيز على حقوق الإنسان وحماية الحريات الشخصية.

---

[1] حسن الهداوي، (القانون الدولي الخاص تنازع) القوانين المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني – دراسة مقارنة – دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص. 89.

[2] تبين ذلك من خلال مراجعة قوانين الاحوال الشخصية لهذه البلدان.

ثانيًا: قوانين الأحوال الشخصية في الدول الدينية

تُستمد قوانين الأحوال الشخصية في الدول ذات الطابع الديني من النصوص الدينية والتقاليد الفقهية، وتختلف من دولة إلى أخرى بناءً على الدين الرسمي أو الغالب في المجتمع. تشمل هذه القوانين الأحكام المتعلقة بالزواج، الطلاق، الحضانة، الميراث، والحقوق الأسرية، وغالبًا ما تُطبَّق وفقًا للشريعة الإسلامية أو القانون الكنسي المسيحي أو غيرها من القوانين الدينية. وفي الدول الإسلامية، تُطبَّق أحكام الشريعة الإسلامية في الميراث، حيث يحصل الذكر على ضعف نصيب الأنثى في بعض الحالات وفقًا للآية القرآنية (النساء: 11).

وكذلك في بعض الدول التعددية، يتم تطبيق قوانين الأحوال الشخصية وفقًا للانتماء الديني للأفراد. أي أن لكل طائفة أو ديانة قوانينها الخاصة التي تنظم مسائل الزواج، الطلاق، الميراث، والحضانة. أمثلة على ذلك،

لبنان حيث يعتمد على 15 قانونًا مختلفًا للأحوال الشخصية وفقًا للطوائف الدينية المختلفة. أما الهند فيطبّق قانون الأحوال الشخصية الهندوسي للمواطنين الهندوس، والشريعة الإسلامية للمسلمين، وقوانين مدنية خاصة للمسيحيين والسيخ وغيرهم.

في مجمل الاحوال تبقى العلاقة بين قوانين الأحوال الشخصية والقيم الدينية معقدة، حيث تحاول الدول تحقيق توازن بين احترام العقيدة وضمان الحقوق المدنية[1]. وتختلف الحلول بين الدول بحسب طبيعة المجتمع وثقافته القانونية، ولكن الاتجاه العام يسير نحو الإصلاحات التي تحترم المعتقدات الدينية دون المساس بالحقوق الأساسية للأفراد، وفيما يلي أمثلة على دول تشترك في نماذج قانونية متشابهة:

أ- الدول ذات القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، كالزواج، والطلاق، والميراث. ومن هذه الدول، المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، المغرب، العراق، والسودان. بالاضافة الى دول إسلامية أخرى مثل، باكستان، إندونيسيا وماليزيا وغيرها.

ب- أما لناحية الدول ذات الأنظمة الدينية المختلطة، فتكون قوانين الأحوال الشخصية فيها مزيجًا من القوانين الدينية والمدنية، ومن أمثلتها، لبنان الذي يطبق قوانين دينية متنوعة

[1] هذا ما توصل اليه المرجع: مصطفى السباعي، شرح قانون الأحوال الشخصية، بيروت: المكتب الاسلامي، 1997، ص. 51.

حسب الطائفة. والهند التي تطبق قوانين دينية مختلفة (إسلامية، هندوسية، مسيحية) بحسب ديانة الأفراد.

بإختصار، إن قانون الأحوال الشخصية هو إطار قانوني ينظم العلاقات الأسرية والشخصية، ويختلف تطبيقه وتفاصيله بشكل كبير بين الدول والمجتمعات بناءً على العوامل الدينية والثقافية والاجتماعية.

ثالثًا: النظام المختلط

ان قوانين الأحوال الشخصية في الدول التعددية تعكس التنوع الديني والثقافي والعرقي داخل هذه الدول، حيث تسعى لتحقيق التوازن بين احترام الخصوصيات الدينية والثقافية لمختلف الجماعات وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين وفق المبادئ القانونية العامة. يمكن تصنيف هذه القوانين في الدول التعددية إلى ثلاثة نماذج رئيسية.

في بعض الدول، يتم الجمع بين القانون المدني والقوانين الدينية، حيث يتم منح الأفراد حرية الاختيار بين تطبيق القوانين الدينية أو الخضوع لقانون مدني موحّد. أمثلة على ذلك:

أ- **مصر:** تعتمد على الشريعة الإسلامية كمرجعية رئيسية لقوانين الأحوال الشخصية للمسلمين، مع السماح لغير المسلمين بالاحتكام إلى قوانينهم الدينية الخاصة.

ب- **إندونيسيا:** تطبق قوانين مدنية مع السماح للطوائف الدينية بتطبيق بعض الأحكام الخاصة بها في مسائل الزواج والميراث.

أما لناحية المشاكل التي تعانيها البلدان ذات الانظمة المختلطة فهي إزاء التضارب بين القوانين من جراء تعددها، فتحدث تعقيدات بسبب اختلاف القوانين هذه بين المجموعات الدينية أو العرقية. وكذلك الآثار السلبية لناحية حقوق المرأة في بعض الأحيان، خاصة في مجالات الطلاق والميراث والحضانة. وهناك صعوبة تواجه التحديث في بعض الدول لناحية مواءمة قوانين الأحوال الشخصية مع التطورات الاجتماعية الحديثة وحقوق الإنسان.

رابعًا: الدول التي تعتمد القانون العرفي

وهذا ما نجده في بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث تُطبق قوانين مستمدة من الأعراف المحلية، وغالبًا ما تكون قوانين مرنة وغير مكتوبة.

وبالنتيجة يمكن القول ان طبيعة وثقافة المجتمع لها الاثر على القانون، ولذلك يختلف بين دولة واخرى متشابهان من حيث التركيبة الاجتماعية وغيرها. لذلك لا بد من ايجاد الطرق الآيلة الى حل مسألة المتنافضات الحاصلة لناحية تعدد قوانين الاحوال الشخصية ضمن الدولة الواحدة للحفاظ على الحرية والمساواة والعدالة داخل الدولة.

القسم الثاني: خطوات توحيد قانون الأحوال الشخصية

إن محاولة إيجاد حل لمسألة تعددية قوانين الأحوال الشخصية، خاصة في الدول ذات التنوع الثقافي والديني وغيره، تستوجب عرض أهمية وجود قانون موحّد للأحوال الشخصية لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتعزيز التماسك الاجتماعي والوطني، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والمحاذير التي قد تواجه هذه العملية.

لذلك، من الضروري اتباع طرق وآلية واضحة. فكما هو الحال في الهندسة، حيث يتم وضع التصميم الأساسي للمبنى قبل الشروع في البناء، يجب أن تبدأ عملية التغيير بوضع الأسس والقواعد التي ستُبنى عليها الإصلاحات القانونية. ويتطلب ذلك تشكيل هيئات أو لجان متخصصة تُكلّف بدراسة الوضع القائم ووضع الخطط اللازمة، ومن ثم اتخاذ الخطوات العملية لتعديل القوانين الحالية وفق الخطط الناجعة.

وعليه، يتم تناول هذه القضية من خلال محورين رئيسيين:

البند الأول: أهمية توحيد قانون الأحوال الشخصية.

البند الثاني: الشروط والضوابط اللازمة لضمان نجاح هذه المهمة.

▪ البند الأول: أهمية وتحديات توحيد قانون الاحوال الشخصية

إن أهمية مسألة توحيد قانون الأحوال الشخصية تتجلى في وضع قوانين موحدة تضمن احترام الخصوصيات الدينية دون انتهاك حقوق الأفراد، كاعتماد إصلاحات قانونية تدريجية، مثل منح النساء حقوقًا متساوية في الزواج والطلاق، واتخاذ الخطوات الرامية إلى تحقيق التوازن بين التقاليد الدينية والعرقية وغيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تعزيز الحوار بين القيّمين على الخلافات والمشرعين والمجتمع المدني للمساعدة على تطوير قوانين الأحوال الشخصية

لتتوافق مع حقوق الإنسان على وجه الخصوص. ويتم بحث ذلك من خلال فقرتينن، في الأولى عرض للايجابيات، والثانية التطرق للمحاذير والتحديات التي تعترض توحيد هذا القانون في الدول التعددية. ويتم بحث ذلك من خلال فقرتين: في الأولى عرض للإيجابيات، وفي الثانية التطرق للمحاذير والتحديات التي تعترض توحيد هذا القانون في الدول التعددية.

الفقرة الأولى: إيجابيات القانون الموحد للأحوال الشخصية

بما أن الحريات العامة هي الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، مثل حرية الاعتقاد، وحرية الزواج، وحرية التصرف في الممتلكات والميراث، فإن توحيد قانون الأحوال الشخصية يؤثر بشكل مباشر على هذه الحريات، سواء بتوسيعها أو تقييدها. فحرية الزواج والطلاق تضمن عدم وجود قيود دينية أو مذهبية على اختيار الشريك أو إنهاء العلاقة الزوجية وفق القانون. كما أن المساواة بين الجنسين تمنع القوانين التمييزية التي تحد من حقوق المرأة في الزواج والطلاق والحضانة والميراث، مما يعزز حرية اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن حرية الاعتقاد تمنح الأفراد الحق في الزواج والطلاق دون إجبارهم على اتباع أحكام دينية معينة، مما يعزز التنوع الديني والاجتماعي.

علاوة على ذلك، يمكن أن يسهم القانون الموحد للأحوال الشخصية في حل بعض المشكلات داخل الدولة، خاصة في السياق الاجتماعي والثقافي، نظرًا لتنوع سكانها واختلاف احتياجاتهم وتطلعاتهم. ففي الدول المتعددة الطوائف أو الأديان، يمكن أن يقلل القانون الموحد من النزاعات التي قد تنشأ بسبب تطبيق قوانين مختلفة على فئات معينة من السكان. كما يعزز الشعور بالمواطنة المشتركة ويقلل من الانقسامات الاجتماعية، ويسهم في تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو طائفتهم، مما يقلل من التمييز.

من الناحية التشريعية، يسهل القانون الموحد تطبيق الأحكام القضائية وتفسير القوانين، مما يقلل من التعقيدات القانونية الناتجة عن تعدد القوانين. أما من جهة التنمية الاجتماعية، فقد يشجع القانون الموحد على تبني مبادئ حديثة ومتقدمة تعزز حقوق الأفراد والأسرة، مما ينعكس إيجابًا على التنمية الاجتماعية.

الفقرة الثانية: التحديات التي تعترض القانون الموحد للأحوال الشخصية

بالرغم من سعي الكثير من الدول التعددية، التي تعاني من مشاكل تعدد القوانين، إلى تحقيق توازن بين احترام التنوع الثقافي والديني وضمان الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، لا تزال قوانين الأحوال الشخصية فيها مجالًا دائمًا للنقاش إزاء أي محاولة للإصلاح. فالتحديات في قوانين الأحوال الشخصية بالدول التعددية تظل قائمة أمام تخطي الواقع القائم، وتتمثل في النقاط التالية:

1. **التعارض بين القوانين الدينية وحقوق الإنسان:** مثل قضايا المساواة بين الجنسين والحق في تغيير الدين.
2. **ازدواجية القوانين:** التي تؤدي إلى تعقيدات قانونية عند الزواج المختلط أو انتقال الأشخاص بين طوائف مختلفة.
3. **معارضة الإصلاحات:** حيث تواجه محاولات إصلاح قوانين الأحوال الشخصية مقاومة من الجهات الدينية أو التقليدية، خاصة في المجتمعات التي تعتمد قوانين مستمدة من الشريعة الدينية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات محتملة أخرى، منها:

- **مقاومة المجتمعات التقليدية:** لأي تغيير يمس القوانين الدينية أو العرفية.
- **التداخل بين القوانين الدينية والقوانين الوضعية:** مما قد يؤدي إلى تضارب في الأحكام.
- **الحاجة إلى توازن دقيق:** بين حماية الحريات الفردية والحفاظ على القيم المجتمعية.
- **الموروث الثقافي والاجتماعي:** الذي قد يعارض الإصلاحات بشدة بسبب العادات والتقاليد المتجذرة.
- **معارضة القوى السياسية:** التي قد تحارب التوحيد خوفًا من فقدان النفوذ أو التأثير في قضايا الأحوال الشخصية.
- **رفض الأقليات الدينية أو العرقية:** التي قد ترى في القانون الموحد تهميشًا لهويتها الثقافية والدينية.
- **ارتباط قضايا الأحوال الشخصية بالعقيدة:** حيث يعتبر البعض أن القانون الموحد تعديًا على الحرية الدينية.

- **صعوبة التوافق على صياغة موحدة:** في المجتمعات المتنوعة، حيث يصعب التوصل إلى قانون يرضي جميع الأطراف بسبب الاختلافات الكبيرة في المعتقدات والقيم.
- **إثارة التوترات الاجتماعية:** إذا فُرض القانون الموحد دون حوار مجتمعي واسع، مما قد يؤدي إلى تأجيج الاحتجاجات.
- **تحديات التنفيذ:** حيث قد تواجه الحكومات صعوبة في تطبيق القانون بشكل عادل في ظل وجود اختلافات عميقة في الممارسات الاجتماعية والعادات.

هذه التحديات تُظهر أن توحيد قوانين الأحوال الشخصية يتطلب حوارًا مجتمعيًا واسعًا ومراعاة دقيقة للتنوع الثقافي والديني لضمان تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والقيم المجتمعية.

▪ البند الثاني: شروط نجاح القانون الموحد

نظرًا لأهمية توحيد القانون وما قد يعترضه من معوقات ومحاذير، لا بد من إيجاد بعض الخطوات المؤدية إلى حلول ممكنة لتحقيق الهدف المنشود. لذا، سيتم البحث في الشروط المبدئية أولًا، ثم الخطوات اللازمة لذلك ثانيًا.

الفقرة الأولى: شروط مبدئية أساسية لتحقيق توحيد قانون الأحوال الشخصية

يجدر القول أولًا إن توحيد قانون الأحوال الشخصية وفق قواعد حقوق الإنسان والمواطن يشكل خطوة جوهرية نحو تحقيق العدالة والمساواة وتعزيز استقرار المجتمع. ورغم التحديات، فإن العمل التدريجي والتوافقي يساهم في بناء إطار قانوني يحفظ حقوق الجميع دون تمييز، ويعزز مفهوم الدولة المدنية الحديثة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجان متخصصة تعنى بكافة الشؤون المتعلقة بهذا المجال، ومن أهمها على سبيل المثال، تأليف لجنة الأحوال الشخصية.

ونظرًا لأن لكل طائفة من الطوائف نظام أحوال شخصية خاصًا بها، سواء فيما يتعلق بالزواج أو الطلاق أو الإرث وغيرها، يجب تحديد هذه الشؤون بدقة، على الأقل لتحييدها عن أي مسائل خلافية أخرى في الدولة. ذلك لأن الصلة وثيقة بين الأحوال الشخصية والقوانين والأنظمة الأخرى. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يربط السياسيون، عن قصد أو غير قصد، بين

العلمنة وتوحيد الأحوال الشخصية في معظم البلدان، مما يؤثر سلبًا على حل مسألة توحيد الأحوال الشخصية. لذلك، يجب تبديد الخلاف حول الفرق بين العلمنة ونظام الأحوال الشخصية لدى كل فئة. هذه المسألة تأتي في صلب عمل لجنة الأحوال الشخصية، التي يجب أن تدرك وتعي مسؤولية هذا الشأن، ثم توضح ذلك للرأي العام المستهدف جراء هذا التغيير.

الفقرة الثانية: الخطوات اللازمة لتحقيق التوحيد

أما بالنسبة للخطوات التي يمكن اتخاذها، فإنها تدور حول المحاور التالية:

- **إشراك جميع الأطراف:** من خلال التشاور مع المؤسسات الدينية والقانونية والمجتمع المدني، لضمان توافق القانون مع القيم المجتمعية.
- **التوعية والتثقيف:** تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة عبر المناهج الدراسية ووسائل الإعلام.
- **الاعتماد على الدستور والاتفاقيات الدولية:** لضمان أن أي قانون موحد يتماشى مع المبادئ الدستورية والمواثيق الدولية.

كما تبين سابقًا، هناك بلدان عالجت هذه المسألة من خلال أنظمة وقوانين مدنية عادلة، كما تم ذكر ذلك سابقًا، في حين ما زالت بلدان أخرى تعاني من مشاكل عدم المساواة بين مواطنيها، خاصة فيما يتعلق بتعدد قوانين الأحوال الشخصية ضمن الدولة الواحدة[1]. وهذا ما يدعو إلى إيجاد حلول فعّالة لهذه المسألة، حيث إن الطرق التقليدية لم تؤدِّ إلى نتائج مرضية. لذلك، يجب اعتماد الطرق العصرية الحديثة التي تهدف إلى احتواء الخلافات (أو المطالب) المتصاعدة، وتسعى على المدى البعيد إلى إحداث تحوّل جذري في طبيعة الخلافات القائمة. وذلك من خلال تسليط الضوء على المتضررين من هذه الخلافات لتحسين أوضاعهم الشخصية، وتحويل النزاعات من حالة تصادمية إلى البحث عن حلول جذرية سلمية، وبناء القوانين على أسس توافقية.

إن توحيد قانون الأحوال الشخصية في الدول التعددية (التي تضم مجموعات عرقية أو دينية أو ثقافية متنوعة) يُعتبر تحديًا كبيرًا بسبب اختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية

[1] تمت معالجة ومناقشة هذه المقاربة في القسم الأول – تحت عنوان الاقليات والتعددية.

بين هذه المجموعات. ومع ذلك، هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحقيق هذا التوحيد مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية، ومنها:

- **وضع قانون عام للأحوال الشخصية:** ينطبق على جميع المواطنين، مع إمكانية إدراج استثناءات محدودة لبعض المجموعات الدينية أو الثقافية. المثال على ذلك يمكن أن ينص القانون على سن زواج موحد، مع السماح لمجموعات معينة بتطبيق قواعد خاصة بناءً على معتقداتها الدينية.
- **اعتماد مبدأ "المواطنة المتساوية:** من خلال التركيز على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية. ويتضمن ذلك إلغاء القوانين التي تميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو غيره.
- **تشكيل لجان حوار وطني** وإنشاء لجان تضم ممثلين عن جميع الأديان والمجموعات الثقافية لمناقشة القضايا الخلافية وإيجاد حلول وسط. وهذه اللجان يمكن أن تعمل على صياغة قانون موحد يحترم الخصوصيات الثقافية والدينية.

الفقرة الثانية: آلية التوحيد

إن الاعتماد على المواثيق الدولية المقبولة كإطار عام لتوحيد القوانين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يُعد خطوة مهمة. مع ذلك، يجب ضمان أن يكون القانون الموحد متوافقًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع الحفاظ على القيم الأخلاقية والابتعاد عن الممارسات التي تتعارض مع المبادئ الإنسانية، مثل "الشذوذ الجنسي" على سبيل المثال، الذي يتنافى مع طبيعة وتطلعات الإنسان والمجتمع بشكل عام.

ومن هذا المنطلق، لا بد من البدء بتهيئة النفوس لتقبل التغيير الإيجابي لصالح الفرد والأسرة والوطن؛ وبعدها يتم إصلاح القوانين الوضعية ووضعها موضع التنفيذ.

كون تهيئة النفوس هو الاساس للبدء بتغيير أي سلوك احتماعي معين، ولكنه ينطوي على الكثير من التعقيدات، لأن الآراء تنقسم حول كيفية البدء في هذا التغيير؛ فتوحيد قانون الاحوال الشخصية يصطدم بعقبات من هذا النوع؛ حيث أن هناك قاعدة تقول بإلغائها من النفوس أولًا،

بالمقابل هناك اعتقاد قوامه تغيير النصوص القانونية أولًا، مما يشكل دوامة جدل لا تنتهي أطرافه بين اعضاء المجتمع إزاء البدء بالاصلاح المرجو، مما يؤثر سلبًا على العملية بكاملها. لأن إصلاح قوانين الاحوال الشخصية يتطلّب تحقيق العدالة والمساواة والقضاء على التمييز بين المواطنين بناءً على الجنس أو الدين أو الطائفة، مما يضمن حقوقًا متساوية للجميع. خاصةً عندما تكون القوانين موحدة وتراعي حقوق الإنسان، فإنها تساهم في تعزيز الانتماء الوطني وتجنب التفرقة الطائفية والدينية.

إن الإلغاء من النصوص أولًا يعني تعديل الدستور احيانًا وبعض القوانين المتعلقة باعتماد تعدد انظمة الاحوال الشخصية لتصبح ملائمة مع توحيد القانون لدي كل المجموعات والاقليات.

فالاعتقاد بالبدئ من النصوص أولًا يستند على حجج، منها القول بأن الكتب الدينية والتشريعية هي التي غيّرت نفوس البشر، فتصبح النفوس كالماء التي تجري داخل الانابيب التي هي النصوص؛ إذا النصوص كالأنابيب والنفوس كالمياه[1]. بهذا المقياس تتم الدعوة إلى إصلاح النظام المعتمد ليتلاءم مع التوحيد المرجو، ومن ثم صوغ القرار في المجلس التشريعي قبل البت بأي شيء ليتم التركيز على البدء بالتغيير من النصوص أولًا[2]، فضلًا عن الرأي القائل بالتعديل (توحيد القانون) بواسطة اقتراح قانون بهذا الشأن من قبل السلطات المخولة بذلك[3]. كما إن الحل يتطلب إزالة جميع أسباب الفرقة، وعلى رأسها تعديل النصوص[4].

ان القاعدة القائلة بالتغيير بدءً من النفوس أولًا قبل البدء بتعديل النصوص هي الاجدى بنظرنا، لأن النصوص ممكن ان تكون متطابقة مع منطق توحيد القانون (ممكن ان تلحظ ذلك بجانب كبير منها وخاصة لناحية روح القانون المتجه نحو وحدة اعتماده، أما تعدديتة فهي الاستثناء) وبهذا المنطق يجب التركيز على ان الإنسان هو المحور الأساسي في أية عملية

---

[1] النائب اللبناني عبدالله الحاج. مجلس النواب اللبناني، جلسة 1952/12/11 برئاسة أحمد الأسعد – ص 61.

[2] د. عصام نعمان. معلومات – مجلة ابحاث ودراسات لبنانية (ملف شهري يهتم بنشر الدراسات والمعلومات والوثائق) 2 آذار 1993، العدد ص 12.

[3] النائب اللبناني سامي الصلح. مجلس النواب اللبناني الجلسة 1952/12/11 برئاسة أحمد الأسعد.

[4] رياض الصمد. الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1977 ص 173.

تغيير، سياسيًا كان أم اجتماعيًا أم ثقافيًا[1]. فالنفوس هي التي تساهم في صنع النصوص التي تصبح العَقد الواجب احترامه من قبل الجميع.

فالمشكلة، غالبًا، ليست في النصوص حسب هذه القاعدة، وإنما في النفوس. لأنه وعلى سبيل المثال، كل الإبادات ضد بعض الشعوب وفي كل مكان ماضيًا وحاضرًا، لم ينص عليها او يدعو اليها أي تشريع في العالم، بل على العكس اتت منافية لأي تشريع او قانون. إذًا النص لم يردع أحدًا.

فالاعتبار القائل: "أنه من السذاجة بمكان الزعم بأن مجرد إلغاء أو تعديل النصوص يؤدي إلى الحل المنشود، طالما إننا لا نعالج النفوس في العمق لكي يستبدل أي تشريع بآخر مغاير له"[2]. في مجمل الأحوال، يبدو بدء الاصلاح بالنفوس، هو الأجدى كونه العامل الأنجح والمؤدي إلى نتيجة مضمونة، مع التأكيد بأن كل شيء يجب أن يكون من أجل النفوس، لأن القانون يوضع لإنصاف النفوس، وليس العكس، إذ أن وجود النفوس البشرية لم يكن من أجل خدمة القوانين والأنظمة لمجرد أنها قوانين وأنظمة، وإنما لأنها تخدم الإنسان، على طريق استمراره في الحياة، اجتماعيًا، سياسيًا، سيكولوجيًا ومصيريًا[3]...هذا فضلًا عن القول، بأن النصوص الجيدة التي لا تُطبّق، لا فائدة منها، لأن الواقع تفرضه النفوس التي تعمل على تطبيق الأنظمة والقوانين، وتكون هي المحور المعوّل عليه.

لهذه الأسباب يحتم المنطق في بدء التغيير من النفوس بشكل عام، من دون إهمال تغيير النصوص لاحقًا، منعًا لتعريض هذا الاصلاح للفشل. وهناك خطوات مهمة منها التربية، التنشئة الوطنية، الإعلام، الحوار الوطني، اعتماد المبادئ الديمقراطية الملائمة وغيرها من الاسس والقواعد التي نسهم بخلق ثقافة متجددة لدى المواطنين. أن هذه الخطوات ليست الوحيدة في مسيرة توحيد قانون الاحوال الشخصية، إنما هي على العنصر الأهم لا سيما أن معظم الدراسات النظرية والواقعية اعتبرتها ذات أهمية قصوى، فالأولوية هي للتربية الوطنية يليها

---

(1) Denquin , Jean –Marie, Sc. Politique, 5 édition, mise à jour, presse universitaire de France 1996, p. 76 – 77.

(2) د. ادمون رباط، مع نخبة من المؤلفين. لبنان والبنية الطائفية، منشورات دار الفن والأدب، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت 1985. ص. 37–38.

(3) ناصيف قزي. في القضية اللبنانية، منشورات الحركة الثقافية، انطلياس – لبنان 1997، ص 116.

الإعلام، والحوار، واعتماد الديمقراطية التي تلائم المجتمع. لأن أي تغيير ضمن أية دولة يحتّم العودة إلى مواطني هذه الدولة، لأنهم هم أساس كل تطوير وتغيير، فمصيرهم يتعلق بمصير دولتهم ومصير دولتهم يتعلق بهم مباشرة.

إن توحيد قانون الاحوال الشخصية لا يمكنه أن يتم إلا بواسطة المواطنين، لأنهم هم الجسم الحقيقي لهذه الدولة، وأي نظام يأتي غريبًا عن هذا الجسم سوف يطفو إلى الخارج لأنه غريب عنه. وإذا لم تترسخ عملية التغيير في وجدان الشعب فإن مصيرها كمصير الجسم الغريب هذا. ولا يمكن لأي مجتمع ان ينتهج طريق التغيير إلا عندما يكون مؤهلًا لها بواسطة الثقافة والتربية الوطنية التي هي في أساس أي تغيير[1]. لأن التربية المدنية هي من أولى مقومات الوطنية الصالحة[2]. فالمواطن هو ابن التربية والتنشئة (البيتية والمدرسية والجامعية وغيرها) مهما كان اتجاهها، إذ هي توحّد الروئ وبالتالي هي التي تخلق الإنسان الوطني، ولكنها عملية مستمرة تشمل كل مراحل التعليم[3]. بدءًا من مرحلة التعليم الابتدائي الذي هو: "إعداد المواطن البصير، وغرس التغيير في قلب التلميذ"[4].

بالإضافة إلى وضع برامج التوعية في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة، وفي المدارس والمعاهد التربوية والفنية وغيرها. ومن أجل نجاح هذا التغيير، يجب اعتماد الخطوات التالية:

- **التدرج في توحيد القانون:** بدلًا من فرضه بشكل مفاجئ، يمكن البدء بتوحيد بعض الجوانب البسيطة (مثل سن الزواج أو حقوق الأطفال)، ثم التوسع تدريجيًا لتشمل قضايا أكثر تعقيدًا (مثل الميراث أو الطلاق).

---

[1] إن معظم النظريات والوقائع واتي لا مجال لذكرها هنا ترى بأن التربية والتنشـئة الوطنية الصـالحة هي أدوات التغيير الأولى والأمثل في الدولة.

[2] سعيد سلمان، وسقطت التحديات، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1994.

[3] روكز اسطفان. أوراق الرابطة الفكرية، الجزء الأول 1993، تحت عنوان التربية الوطنية في منهج 1946 التربوي بين مفهومي الانصهار والحرية، ص 83–84.

[4] المرجع ذاته، ص 84.

- **إشراك القيادات الدينية والمجتمعية:** من خلال إشراك رجال الدين والزعماء المجتمعيين في عملية صياغة القانون الموحد لضمان قبوله من قبل جميع الفئات. هذا يمكن أن يقلل من مقاومة التغيير ويضمن أن القانون يحترم القيم الدينية والثقافية.
- **التوعية المجتمعية:** تنظيم حملات توعية لتثقيف المواطنين بأهمية قانون موحد للأحوال الشخصية وكيفية تعزيز العدالة والمساواة. مع التركيز على أن التوحيد لا يعني إلغاء الخصوصيات، بل تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة.
- **إنشاء محاكم مدنية موحدة:** إلغاء المحاكم الدينية أو الطائفية وإنشاء محاكم مدنية واحدة تتعامل مع قضايا الأحوال الشخصية وفقًا للقانون الموحد. هذا يمكن أن يقلل من التمييز ويضمن تطبيق القانون بشكل عادل.
- **المرونة في التطبيق:** السماح ببعض المرونة في تطبيق القانون الموحد، خاصة في المناطق التي تتمتع بخصوصيات ثقافية أو دينية قوية. يمكن أن يتم ذلك من خلال تفويض بعض الصلاحيات للحكومات المحلية.
- **التجارب الناجحة في دول أخرى:** دراسة تجارب الدول الأخرى التي نجحت الى حدٍ معين في توحيد قانون الأحوال الشخصية (مثل تونس وغيرها من البلدان) واستخلاص الدروس منها (مع التطوير، كونها طبقت قانونًا موحدًا للأحوال الشخصية منذ عام 1956 مع مراعاة بعض الخصوصيات الثقافية.

وبهذه الخطوات، يمكن تلخيص كيفية تطبيق قانون أحوال شخصية موحد بما يلي:

إصلاح التشريعات الوطنية بحيث تتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني لنشر التوعية بأهمية توحيد القانون بما يحقق العدالة للجميع. واعتماد التدرج في التنفيذ بحيث يتم مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية، مع التمسك بالمبادئ الأساسية للحقوق والمساواة. وذلك من خلال تعزيز الوعي والتثقيف القانوني لضمان قبول المجتمع لمثل هذه الإصلاحات.

وأخيرًا، يتعين على السلطات المخوَّلة بالتشريع وضع القوانين حيز التنفيذ في مجتمع يكون مهيئًا لقبولها وتنفيذها، حيث تكون النفوس مؤهلة لذلك.

الخاتمة

يُعد توحيد قانون الأحوال الشخصية في الدول التعددية تحديًا كبيرًا نظرًا للتنوع الديني والثقافي والاجتماعي الذي تتميز به هذه الدول. ومع ذلك، فإن هذا التوحيد يُعتبر خطوة ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز التماسك الاجتماعي والوطني. من خلال هذا البحث، تم تسليط الضوء على أهمية وضع قانون موحد ينظم قضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، الميراث، والحضانة، مع مراعاة الخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمعات المختلفة.

أظهر البحث أن توحيد قانون الأحوال الشخصية يتطلب نهجًا متوازنًا يجمع بين احترام التنوع وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين. يجب أن يبدأ هذا التوحيد بتهيئة النفوس عبر التربية الوطنية، والإعلام، والحوار المجتمعي، لضمان قبول التغيير من قبل جميع الفئات. كما يجب أن يتم ذلك بشكل تدريجي، مع إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القيادات الدينية والمجتمعية، لضمان أن القانون الموحد يحترم القيم الدينية والثقافية مع الحفاظ على مبادئ العدالة والمساواة.

من خلال دراسة التجارب الناجحة في دول أخرى، يمكن استخلاص الدروس والعبر التي تساعد في تطبيق قانون موحد للأحوال الشخصية في الدول التعددية. كما يجب أن تكون هناك مرونة في التطبيق، مع السماح ببعض الاستثناءات التي تراعي الخصوصيات الثقافية والدينية، دون المساس بالمبادئ الأساسية للحقوق الإنسانية.

في النهاية، فإن توحيد قانون الأحوال الشخصية ليس مجرد عملية تشريعية، بل هو مشروع مجتمعي يتطلب تعاونًا واسعًا بين جميع فئات المجتمع. فقط من خلال الحوار والتفاهم المتبادل يمكن تحقيق قانون موحد يعزز العدالة والمساواة، ويحفظ حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الثقافية. هذا التوحيد سيسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا وتماسكًا، ويعزز مفهوم المواطنة المشتركة، مما يؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

عسى أن يتحقق ذلك في الدول التي تحتاج إلى توحيد قوانين الأحوال الشخصية، لزيادة التآخي والألفة بين المواطنين.